دور صندوق ضبط الموارد في إدارة مداخيل الجباية البترولية

وتمويل عجز الخزينة

د. ضويفي حمزة
المركز الجامعي بتيسمسيـــــــلت

ملخص : يعتبر صندوق ضبط الموارد من الصناديق السيادية، تزامنت ظروف إنشائه مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الاسواق العالمية، ويصنف حاليا من بين الصناديق السيادية الـ17 الأولى من مجموع 79 صندوق سيادي عبر العالم من حيث القيمة المالية ، تم إنشاءه في سنة 2000 ، كإجراء لمواجهة تقلبات أسعار النفط وإدارة مداخيل الثروة النفطية ، ساهم منذ إنشاءه بصورة فعالة ومباشرة في ظل ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي - بسبب تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي- في تمويل عجز الخزينة العمومية للدولة، وفي تخفيض المديونية الخارجية والداخلية إلى أدنى مستوى لها.

الكلمات المفتاحية :صندوق ضبط الموارد ،الجباية البترولية ، الخزينة العمومية

Abstract:

Adjust Resources Fund is one of the sovereign wealth funds, It appears as a result of the surge in oil prices, she is ranked the 17 among the sovereign funds of the total 79 sovereign fund across the world in terms of financial value, it was created in Algeria in 2000 to address the change in oil prices and the rationalization of the incomes of the oil wealth.

Which returned to Algeria with a benefit through financing the deficit in its balance sheet and reduce the external and internal debt to its lowest level, this article aims to show the role of sovereign funds and their importance in financing and increase sources of wealth

Keywords: Adjust Fund resources, petroleum levy, the Treasury

مقدمة.

تعتبر الجباية البترولية المحرك الأساسي لعجلة التنمية والمورد الأساسي للدخل الوطني في معظم البلدان المصدرة للنفط ، التي تتميز بعدم الاستقرار لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية ، مما يجعل اقتصاديات هذه الدول التي تعتمد على هذا المورد وعوائده تتأثر بتقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية غير المستقرة ،وتتعرض إلى تقلبات اقتصادية و أزمات دورية متتالية.

هذا الأمر دفع بالكثير من الدول التي تعتمد على مداخيل الثروة النفطية غير المستقرة للتمويل برامجها التنموية إلى استحداث صناديق خاصة "الصناديق السيادية" تسمح لها باستغلال الموارد غير المتجددة، والحد من آثارها السلبية الكامنة فيها، وتوفير مصادر بديلة مستدامة من خلال ترشيد الأنفاق وتوظيف جزء من الأموال في الادخار، من أجل حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات السلبية الدورية في أسعار هذه الموارد غير المستقرة؛

في هذا الصدد قامت الجزائر على غررا العديد من الدول بإنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000 ،وهي السنة التي سجلت فيها فوائض مالية معتبرة بسبب الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية ، **بهدف امتصاص** فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى للمحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية ،واستعمالها لحفاظ على استقرار الموازنة العامة ولتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا .

في ضوء ما سبق تبرز أهمية دراسة وتحليل صندوق ضبط الموارد كآلية لتوظيف مداخيل الجباية البترولية وفعاليته في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر،وتتجلى فكرة وأهمية موضوع البحث في تساؤل رئيسي نحاول الإجابة عنه وهو:

ما مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في ترشيد الإنفاق العام وتوظيف مداخيل الجباية البترولية في تمويل عجز الخزينة.

أهداف الدراسة: بالإضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة تهدف الدراسة إلى:

- دراسة ظاهرة الصناديق الثروة السيادية مع الإشارة إلى صندوق ضبط الموارد؛
- مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وذلك بتحليل اثر تقلبات أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية ؛
- دراسة صندوق ضبط الموارد نشأته تطوره وكذا مدى فعاليته في تحقيق الأهداف التي أنشأ من اجلها.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من حيوية الموضوع الذي تناولته وهو تقلبات أسعار النفط الدورية وما يترتب عليها من أثار سلبية على السياسة المالية والاقتصاد الوطني في الجزائر باعتبارها دولة ريعية ،بالإضافة إلى مدى جدوى وفاعلية صندوق ضبط الموارد الذي يعتبر كآلية مستحدثة في تثبيت وتعديل التوازنات المالية للخزينة العمومية للدولة

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤل الرئيسي المطروح سنقوم بدراسة العناصر التالية:

أولا : الإطار النظري لصناديق السيادية.

إن ظاهرة الصناديق السيادية ليست وليدة اليوم، حيث يعود أول صندوق سيادي عبر العالم إلى سنة 1953 ،إلا أنها لم تلقى نفس الاهتمام الذي تشهده حاليا، ونشير أن الفوائض المالية المعتبرة نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات والمواد الأولية في الأسواق الدولية ساهم في إلى حد كبير في نموها وتطورها.

1. **تعريف الصناديق السيادية** :توجد عدة تعاريف للصناديق السيادية بحث اهتمت عدة هيئات ومنظمات بتعريفها منها صندوق النقد الدولي ،منظمة التنمية التعاون الاقتصادي...الخ من بين هذه التعاريف تعريف معهد صناديق الثروة السيادية الذي يعرفها " الصندوق السيادي عبارة عن صندوق استثمار حكومي مكون من أصول مالية على غرار الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية، علما أن موارد الصندوق تتشكل من فائض ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة أو نواتج عمليات الخوصصة أو إيرادات الصادرات السلعية، ووفقا لهذا التعريف فإن صناديق الثروة السيادية لا تتضمن صناديق

التقاعد الحكومية والشركات الاقتصادية المملوكة للدولة، بالإضافة إلى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية و المستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية"1.

2. **تصنيف الصناديق السيادية** حسب مصادر دخلها: تصنف الصناديق السيادية تبعا لمصادر دخلها إلى2 :

أ. **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية** : صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية؛ ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب؛وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكامنها كحق للأجيال اللاحقة، ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

ب. **الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية** : لقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي؛ مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ كاحتياطيات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.

ج. **الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة** :دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخوصصة القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، ونظرا لضخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدور على التحكم فيها، وانطلاقا من كون المؤسسات المخصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية.

3. **أهداف الصناديق الثروة السيادية** : تختلق أهداف الصناديق باختلاف أنواعها من بلد إلى أخر ؛ وتتمثل الأهداف الاقتصادية الكلية لإنشاء صناديق السيادية فيما يلي3:

- حماية الاقتصاد والميزانية العامة من الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة لصادرات الموارد وغيرها من الصادرات غير المتجددة؛
- تنويع الاقتصاد من خلال تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمارات؛
- الحفاظ على الاحتياطيات المالية للبلاد للأجيال القادمة، وذلك من خلال الاستثمار في احتياطيات في صناديق الثروة السيادية إلى المشاريع طويلة الأجل بهدف الحصول على عائد أعلى من تلك المسجلة عندما تكون في شكل احتياطيات البنك المركزي؛
- مساعدة البنك المركزي بالتحكم في السيولة المتاحة في الاقتصاد ، وتخفيض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار؛

---

[1] عبد المجيد قدي، **الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد السادس، 2010، ص:03.

[2] Pascal Boniface, **Géopolitique et mécanismes de raréfaction des ressources combustibles et minières,** Thèse pour l'obtention du titre de docteur en science politique, Université Paris 8 Vincennes Saint-Denis, France,2012,p :124

[3] الجمهورية الجزائرية ،قانون ، **القانون رقم 2000 -02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000**،الجريدة الرسمية ،العدد37، 28-06-2000، المادة 10.

- دعم الإستراتيجية السياسية للبلدان، سواء الداخلية أو الخارجية؛
- كذلك يهدف الصندوق الذي يكون مصدره المالي من استغلال الموارد إلى الحد من الآثار السلبية الكامنة في الموارد- تقلب أسعار الموارد وتراجع الإنتاج المحلي- من خلال إستراتيجية التراكم والاستثمار طويل الأجل في الأسواق المالية.

ثانيا :صندوق ضبط الموارد.

تزامن إنشاء صندوق ضبط الموارد مع ارتفاع الذي شهدته أسعار المحروقات مع بداية الألفية الجديد، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية وتحقيق ميزانية الدولة لفوائض مالية كبيرة ،ومن اجل الإلمام أكثر بألية صندوق ضبط الموارد سنقوم بدراسته من خلال الإطار القانوني والمؤسساتي ،مع الإشارة إلى حجم موارده مقارنة بالصناديق الأخرى المتواجدة عبر العالم.

1. **الإطار القانوني لصندوق ضبط الموارد** : استنادا لتجارب بعض الدول قامت الجزائر باستحداث آلية ادخار واستثمار سميت "بصندوق ضبط الموارد" ضمن الحسابات الخاصة للخزينة العمومية تحت رقم 103-302 بمقتضى المادة 10بناء على القانون رقم 2000-02، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، حيث يعتبر الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف له، يقيد في هذا الحساب ما يلي 1:

أ. في باب الإيرادات

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى من الأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية ؛
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

ب. في باب النفقات

- ضبط نفقات توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية ؛
- تخفيض الدين العمومي.

ولقد تم اعتماد نصوص تطبيقية في الأطر الخاصة بتسيير الصندوق ، وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-67 الصادر بتاريخ 6 جوان 2002، الذي ألزم وزير المالية بصفته الأمر بالصرف بتحديد قائمة الإيرادات والنفقات المسجلة في الصندوق، بالإضافة إلى إعداد برنامج عمل يوضح الأهداف المسطرة وكذا أجال الانجاز2 ، كذلك تم القيام بتعديل الأسس والقواعد الخاصة به، وذلك من خلال القانون رقم 03-22 المتضمن قانون المالية لسنة2004 ، و أهم هذه التعديلات جاءت في جانب الإرادات وذلك بإضافة إلى إرادات الصندوق "تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية"3.

2. **حجم صندوق ضبط الموارد**: صُنف صندوق ضبط الموارد للجزائر حسبما أفاد به المعهد العالمي للصناديق السيادية الذي يوجد مقره في لاس فيغاس بالولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] الجمهورية الجزائرية ،مرسوم ، **المرسوم التنفيذي رقم 02-67 يحدد كيفية سير الحساب التخصيص،** الجريدة الرسمية ،العدد11، 13-02-2002، المواد 05-06

[2] الجمهورية الجزائرية ،قانون ، **القانون رقم 03 -22 المتضمن قانون المالية السنة 2004**،الجريدة الرسمية ،العدد83، 29-12-2003، المادة 66.

[3] **Institute of sovereign wealth funds,** disponible sur : http://www.swfinstitute.org ,2015

في معطياته المحينة في ديسمبر 2014، من بين الصناديق السيادية الـ17 الأولى من مجموع 79 صندوق سيادي عبر العالم من حيث القيمة المالية ، بقيمة تعادل 77.2 مليار دولار، وعلى الصعيد الإفريقي احتل صندوق ضبط الموارد للجزائر المرتبة الأولى، أما على المستوى العربي فاحتل الصندوق المركز السادس مسبوقا بصندوق السيادي لكل من جهاز أبو ظبي للاستثمار بقيمة 773.0 مليار دولار ،صندوق ساما للعربية السعودية بـ 757.2 مليار دولار ، الهيئة العامة للاستثمار الكويت بـ 548.0 مليار دولار، وهيئة قطر للاستثمار 256.0 ،ومجلس أبو ظبي للاستثمار 90.0مليار دولار .1

3. **الإطار المؤسسي لصندوق ضبط الموارد وهيكل الحوكمة**: حسب نتائج ترتيب معهد صناديق الثروة السيادية لربع الرابع من 2014 ،فيما يخص مدى امتثال صندوق ضبط الموارد لمعايير ومبادئ الحوكمة المتعارف عليها، واستنادا لمؤشر تريمان (Truman) الذي يغطي ثلاث مجلات أساسية - الإطار المؤسسي، الحوكمة وهيكل الحكم ،الشفافية والمساءلة - تحصل صندوق ضبط الموارد في الجزائر على أربعة نقاط ونصف من مجموع ثلاثة وثلاثين نقطة أي بنسبة 213.6% ،أما فيما يخص تصنيف مؤشر الشفافية لـ (Linaburg-Maduell) لشفافية الصناديق الثروة السيادية جاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر في المرتبة الأخيرة من مجموع 52 صندوق حسب نفس المصدر، وهو واحدة من أصل 05 صناديق سياديّة يتم تصنيفها في المرتبة الأخير من قبل المؤشر الدولي للشفافية مع كل من الصناديق السيادية لموريتانيا ،فنزويلا، بروناي ، وكيريباتي بنقطة واحدة من عشر نقاط وهي أدنى علامة تمنح بموجب هذا المؤشر3.

ويعتبر التصنيف الجديد دلالة على عدم التزام صندوق ضبط الموارد في الجزائر، وفريق العمل فيه بتطبيق المعايير والممارسات المتعارف عليها في مجال الحوكمة والشفافية ،ويعتقد الباحث أن حصول صندوق ضبط الموارد على هذه النسبة يرجع أساسا في طريقة تسييره إذ انه يخضع بصفة مباشرة لتسييره من قبل الحكومة وبالتالي لا يتمتع باستقلالية القرار، و إلى آليات الرقابة والمراجعة السنوية المستقلة يتم الإعلان عن نتائجها.

[1] Romuald Yonga ,guide des fouds souvrains africains,africain markets www .african-markets.com,disembere 2014 ,p :05.

[2] **Institute of sovereign wealth funds,** public release –Q4 2014 Linaburg-Maduell transparency index ratings,2015,disponible sur : http://www.swfinstitute.org.

[3] انظر إلى :

- الجمهورية الجزائرية ،قانون،قانون 05-07 المتعلق بالمحروقات ،28 افريل 2005، الجريدة الرسمية ،العدد50 ،المواد 67،54،53،22،21،84.
- الجمهورية الجزائرية ،قانون،قانون 13-01 المعدل والمتمم لقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات ،20 فيفري 2013، الجريدة الرسمية ،العدد11 .

الشـــكل(1):ترتيـــب الصـــناديق الســـيادية للـــدول العربيـــة حســـب مؤشـــر الشـــفافية لربع الأخير من 2014.

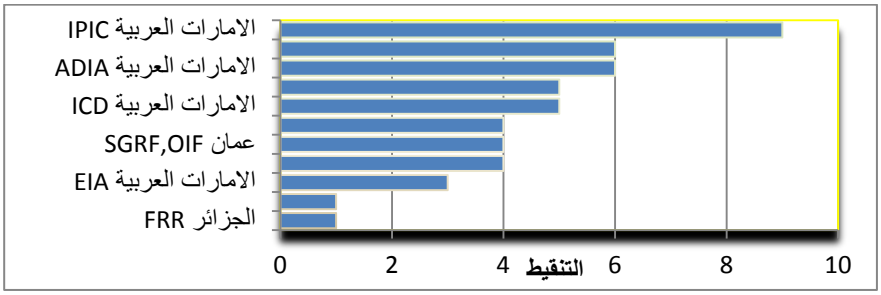

Source : Institute of sovereign wealth funds, public release –Q4 2014 Linaburg-Maduell transparency index ratings,2015, op.cit.

ثالثا:قطاع المحروقات في الجزائر ومساهمة في الاقتصاد.

يلعب قطاع المحروقات دورا فاعلا في الاقتصاد ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد ، خاصة في ظل الإصلاحات الجديدة للنظام الجبائي محققة بذلك صادرات المحروقات غالبية عائدات صادرات الجزائر ، حيث تمثل حولي 97 % من إجمالي الصادرات، و أكثر من 30% الناتج الداخلي الإجمالي.

وإدراكا لأهمية قطاع المحروقات قامت الحكومة بعدة إصلاحات للنظام الجبائي وذلك من اجل زيادة مداخيل الحكومة من الريع النفطي، كان أخرها سنة 2013 ،وذلك بموجب قانون 13-01 المعدل والمتمم لقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات، والذي بموجبه مكن شركة سوناطراك من رفع وتحسين أداءها ،بالإضافة إلى بناء نظام أكثر مرونة من اجل مواجه أثار تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية وتتكون الجباية البترولية بموجب قانون القانون 05-07 من: [1]

- رسم مساحي غير قابل للحسم يدفع سنويا للخزينة العمومية؛
- إتاوة تدفع شهريا للوكالة الوطنية للتثمين موارد المحروقات والتي تعد على أساس كميات المحروقات المنتجة والمحسوبة بعد عمليات المعالجة؛
- رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العمومية؛
- ضريبة تكميلية على الناتج تدفع سنويا للخزينة العمومية ؛
- ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى ماعدا أملاك الاستغلال كما هو محدد في التشريع والتنظيم الخاصين بالجباية العامة المعمول بها؛

[1] Ministre Des Finances ,**la note de présentation du projet la loi de finances pour 2014**,disponible sur : http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html,p:11.

* قيم مقدرة في قانون المالية لسنة 2014.

- رسوم وحقوق أخرى تدفع إلى الخزينة كرسم استغلال المياه ورسوم الانبعاث الغازات الاحتباسية ...الخ.

ولمعرفة أهمية قطاع المحروقات في القطاع الاقتصادي للدولة سنقوم بدراسة أثره على الميزانية و على الناتج الداخلي الخام .

1. **مساهمة قطاع المحروقات في تمويل الميزانية:** تلعب الميزانية العامة دورا مهما في سيرورة المصالح العمومية، وهي جزء لا يتجزأ من قانون المالية يتم من خلالها تقدير كل نفقات وإيرادات الدولة ، وتعتبر الجباية البترولية أحد أهم المصادر التي تعتمد عليها موارد الميزانية العامة، حيث تتكون إيرادات الميزانية العمومية من الجباية البترولية ،الجباية العادية والجباية الاستثنائية.

ولقد اعتمدت الجزائر إجراءات ومعايير صارمة في إعداد الميزانية وذلك من خلال اعتماد سعر مرجعي 19 دولار للبرميل أثناء إعدادها للقانون المالية من 2000-2007 " ، وابتداء من سنة 2008 اعتمدت الجزائر سعر مرجعي أخر يقدر بـ 37 دولارا لإعداد الميزانية وهو السعر المعتمد لحد الأن ، حيث يعتبر السعر المرجعي و كميات المحروقات المصدرة بمثابة الأساس لتقدير عوائد الجباية البترولية في الميزانية"[1].

الجدول (1): مكونات وحجم إيرادات الميزانية.

السنة	الإيرادات الميزانية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى
2009	3275,4	1927,0	1146,1	202,3
2010	3056,7	1501,7	1280,5	274,5
2011	3473,8	1529,4	1515,8	428,6
2012	3469,1	1519,0	1987,3	364
2013	4099,9	1615,9	2086,3	397,7
2014*	4218,2	1577,7	2267,5	373

Source : Ministre Des Finances ,la note de présentation du projet la loi de finances pour 2014, op.cit, p:30

باعتماد الحكومة على السعر المرجعي 37 دولار يلاحظ أنه يتم دائما تسجيل عجز متزايد من سنة إلى أخرى في الميزانية، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة في النفقات حيث تضاعفت نفقات الميزانية بـ" 43% 2" من سنة 2009 إلى سنة 2014 ، وترجع هذه

[1] Ministre Des Finances ,**la note de présentation du projet la loi de finances pour 2014**,disponible sur : http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html,p:32.

** قيم مقدرة في قانون المالية لسنة 2014.

الزيادة في احد جوانبها الأساسية إلى الزيادة المستمرة في نفقات الاستثمار وذلك بسبب انتهاج الحكومة سياسة مالية توسعية ، من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي والتشغيل والتنمية الشاملة، في هذا الصدد قدر خبراء في الاقتصاد أن السعر الحقيقي لتوازن الميزانية هو 80 دولار للبرميل وهو سعر يتجاوز السعر المرجعي بكثير.

2.مساهمة قطاع المحروقات بنية الناتج المحلي الخام: يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تسهم المحروقات فيه بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي، وفي إيرادات الدولة بشكل عام ،كما تلعب المحروقات دورًا أساسيًا في إنشاء صناعات وخدمات أخرى مرتبطة بهما، لعل من أهمها الصناعات البتروكيماوية ، حيث تمثل الإيرادات النفطية أكثر من 30% من مكونات الناتج الداخلي الخام

الجدول (2): مكونات الناتج المحلي الخام ونسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الخام.

القطاع	2009	2010	2011	2012	2013	2014**
الجباية البترولية(FP)	3254,7	4 180,4	5242,1	5208,4	5670,3	4993,7
الفلاحة	941,1	1 015,3	1183,2	1421,7	1650,5	1844,9
الصناعة	535	617,4	663,8	728,6	821,4	888,5
البناء والأشغال العمومية	1123,6	1 257,4	1333,3	1479,4	1698,6	1887,7
الخدمات	3 725,4	4 173,40	5 242,8	5 873,1	6 592,1	7 190,5
الضرائب والرسوم	617,8	747,2	854,7	1131,8	1338	1386,1
الناتج المحلي (PIB)	10 197,6	11991,1	14 519,9	15 843	17 770,9	18 191,4
نسبة (FP)/(PIB)	%31	%34	%36	%32	%31	%27

[2] انظر الى:

- لعمارة جمال،علاقة الحسابات الخاصة للخزينة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر،مجلة العلون الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 04،بسكرة،2005
- شلال زهير،افاق اصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة،اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بومرداس،2013-2014، ص: 160 - 164.

Source : Ministre Des Finances ,la note de présentation du projet la loi de finances pour 2014,op.cit,p:33

من خلال معطيات الجدول التالي يتبين لنا دور الجباية البترولية في تكوين الناتج الداخلي الخام ، حيث تمثل الجباية البترولية من الناتج المحلي الخام نسبة تتراوح بين 27 % و36 %،كما نلاحظ أن هذه النسبة غير ثابتة ويرجع ذلك إلى التذبذب في أسعار النفط وفي الكمية المصدرة ، حيث أن هذين العاملين - تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والكمية المصدرة - يؤثران بشكل مباشر على حصيلة الجباية البترولية ؛إذ نجد أن اكبر نسبة من خلال الجدول كانت في سنة 2011 بـ 36 %وهي نفس السنة التي بلغت الكميات المصدرة و أسعار النفط في الأسواق العالمية أعلى مستوي لها ب 112,9 دولار للبرميل ،وهذا ما يفسر شدة التأثير الذي تمثله حصيلة قطاع المحروقات على نمو الناتج الداخلي الخام ، و يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطور حصيلة قطاع المحروقات، والشكل التالي يوضح نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الخام

لشكل (2)**:**تمثيل نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الخام.

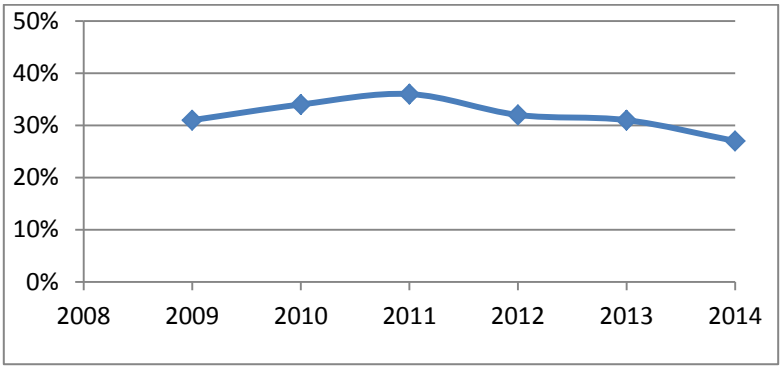

المصدر**:** من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2).

رابعا: فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة.

تعتبر الخزينة العمومية أهم منشأة مالية مكلفة بتسيير مالية الدولة، فعلى عاتقها يقع عبء تسجيل العمليات المالية وذلك عن طريق تحصيل الموارد المالية وإنفاقها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية وهي بالتالي أداة لتنفيذ الميزانية العامة للدولة، من خلال تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات العمومية، بالإضافة إلى عمليات أخرى ذات طابع خاص بالخزينة العمومية، والتي يتم تنفيذها عن طريق الحسابات الخاصة التي تقيد فيها عمليات الإيرادات وعمليات النفقات لمصالح الدولة التي تجريها تنفيذا لحكم قانون المالية ، خارج الميزانية العامة للدولة[1] .

[1]- محمد مسعي ، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ،مجلة الباحث ، العدد10 2012 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، ص: 147.

الأمر الذي يحتم على السلطات العمومية الرجوع إلى صندوق ضبط الموارد منذ سنوات أي منذ إنشائه في سنة 2000، كآلية لتحقيق السياسة المالية وتثبيت وضبط وتعديل التوازنات المالية للخزينة العمومية للدولة .

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(3): موارد صندوق ضبط الموارد وحجم المبالغ المقتطعة للخزينة العمومية.

الوحدة مليار دولار	2009	2010	2011	2012	2013	***2014
رصيد الصندوق (n-1)	4280,1	4316,5	4842,8	5381,7	5633,7	7005,1
موارد الصندوق	400,6	1318,3	2300,4	2535,3	1715,5	2023,8
قبل (n) الرصيد الاقتطاع	4680,7	5634,8	7143,2	7917,0	7349,2	9028,9
الاقتطاع للخزينة العمومية	364,3	791,9	1761,5	2283,3	1138,5	1802,5
بعد (n)الرصيد الاقتطاع	4316,5	4642,6	5381,7	5633,7	7005,1	7226,3
عجز الخزينة	-1113,7	-1496,5	-2395,4	-3281,1	-2277,1	-3301,1
نسبة الاقتطاع	32 %	52%	73%	69%	50%	54%

*** قيم مقدرة في قانون المالية لسنة 2014

Source : Ministre Des Finances ,la note de présentation du projet la loi de finances pour 2014,op. cit, pp:16 ,34

من خلال معطيات الجدول التالي نلاحظ أن الإيرادات التي حولت إلى رصيد الصندوق كانت كبيرة خاصة في الخمس سنوات الماضية، وذلك بسبب الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار المحروقات، كما يلاحظ من خلال الجدول أن مبالغ الاقتطاع للخزينة العمومية في تزايد مستمر عموما ،حيث أن أعلى نسبة اقتطاع كانت في سنة 2011 ، 2012 بنسبة 73 % و69 % على التوالي وما يفسر هذا أن أسعار المحروقات بلغت مستويات قياسية في هذين السنتين بـ 112,9 و110,7 دولار للبرميل على التوالي ،وعليه يمكن القول من خلال معطيات الجدول أن : عجز الدولة عن إيجاد بدائل تسمح لها بتنويع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات، هو ما يدفعها دائما إلى اللجوء مرارا إلى درء العجز في الخزينة من الفوائض التي تودعها في صندوق ضبط الموارد.

بالنظر إلى رصيد الخزينة العمومية يلاحظ أنها في عجز متزايد من سنة إلى أخرى وذلك بسبب التوسع في فتح الحسابات الخاصة خاصة حسابات التخصيص الخاص .

نسبة الاقتطاع تتغير بتغير أسعار النفط حيث أن هذا الأخيرة تتأثر بشكل كبير بتغير أسعار النفط ففي الفترات التي يكون فيها سعر النفط مرتفع فان العجز الخزينة يرتفع وترتفع معه نسبة الاقتطاع، ويرجع ذلك إلى أن في فترات الرخاء تتوسع الحكومة في الإنفاق من خلال الزيادة في الإنفاق الرأسمالي وفي عدد الاستثمارات القاعدية وفي الواردات غير الأساسية.

الشكل(3): تمثيل حجم موارد صندوق ضبط الموارد وحجم الاقتطاع للخزينة العمومية.

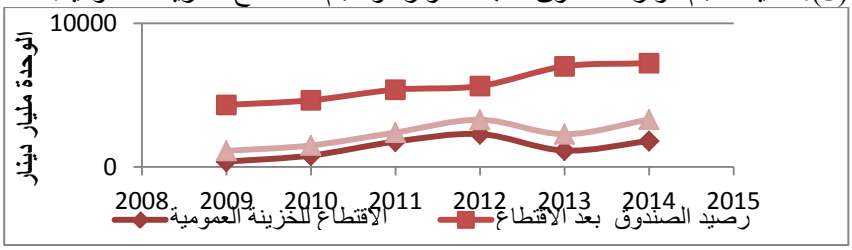

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول (3).

الخاتمة .

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تلعب فيه الجباية البترولية دورا فاعلا في استقرار الاقتصاد وتحريك عجلة التنمية ، التي هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط التي تتحكم فيها عوامل خارجية متعددة ،إذ أصبح تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي مرهون بأسعار النفط ، حيث أن أي تغير في أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر في التوازنات المالية والاقتصادية وفي ظل عجز الدولة عن إيجاد بدائل تسمح لها بتنويع مصادر الدخل خارج نطاق المحروقات، قامت الحكومة على غرار العديد من البلدان إلى استحداث صندوق ضبط الموارد الذي هو بمثابة آلية ادخار بهدف حماية الاقتصاد في فترات انخفاض أسعار النفط ، وما يمكن استنتاجه من خلال الدراسة التي قمنا بها على صندوق ضبط الموارد في الجزائر ما يلي:

- صندوق ضبط الموارد من الصناديق السيادية ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية تم إنشاءه في سنة 2000 ، كإجراء لمواجهة تقلبات أسعار النفط وترشيد مداخيل الثروة النفطية ؛
- يعمل صندوق ضبط الموارد كآلية ادخار من خلال امتصاص الفوائض المتأتية من الجباية البترولية ، تزامنت ظروف إنشاء مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي شهدته السنوات الأخيرة؛
- فيما يخص الإطار المؤسسي وهيكل الحوكمة مازال يحتل صندوق ضبط الموارد الترتيب الأخير ، وهو واقع يفرض على الحكومة إجراء إصلاحات وتعديلات عميقة له وذلك بوضع إطار مؤسسي وهيكل واضح وفعال لصندوق، يعمل على تفعيل آليات الرقابة والمساءلة، وعلى تعزيز الاستقلالية التشغيلية؛
- منذ إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000 ، ساهم بصورة فعالة ومباشرة في تثبيت وتعديل التوازنات المالية للخزينة العمومية للدولة، فضلا على تخفيض المديونية الخارجية إلى أدنى مستوى لها،وذلك بمساهمته في دعم قرار التسديد المسبق للديون الذي اتخذته الحكومة والتي تقدمت به إلى نادى باريس في 22 مارس 2006؛

- إن اللجوء إلى صندوق ضبط الموارد في ظل انخفاض أسعار النفط هو إجراء قصير الأجل، يؤهل الحكومة للتعايش معه لفترة قصيرة فقط ، لذا ينبغي على الحكومة إيجاد بدائل لتنويع الاقتصاد بعيدا على النفط، من خلال توظيف عوائد النفط بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية ، ووضع إستراتجية تنموية متكاملة على المدى الطويل.

قائمة المراجع.

1. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر -3- ،2011.
2. شلال زهير،أفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة،اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بومرداس،2013-2014.
3. عبد المجيد قدي، **الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، العدد السادس، 2010 .
4. لعمارة جمال،علاقة الحسابات الخاصة للخزينة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر،مجلة العلون الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 04،بسكرة،2005.
5. الجمهورية الجزائرية ،مرسوم ، **المرسوم التنفيذي رقم 02-67 يحدد كيفية سير الحساب التخصيص**، ،الجريدة الرسمية ،العدد11.
6. الجمهورية الجزائرية ،قانون ، **القانون رقم 2000 -02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000**،الجريدة الرسمية ،العدد37.
7. الجمهورية الجزائرية ،قانون،قانون 13-01 المعدل والمتمم لقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات ،20 فيفري 2013.
8. الجمهورية الجزائرية ،قانون ، **القانون رقم 03 -22 المتضمن قانون المالية السنة 2004**،الجريدة الرسمية ،العدد83، 29ديسمبر-2003.
9. الجمهورية الجزائرية ،قانون،قانون 05-07 المتعلق بالمحروقات ، الجريدة الرسمية ،العدد28،50 افريل 2005.
10. **Institute of sovereign wealth funds,** public release –Q4 2014 Linaburg-Maduell transparency index ratings,2015,disponible sur : http://www.swfinstitute.org.
11. Ministre Des Finances ,**la note de présentation du projet la loi de finances pour 2014**,disponible sur : http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html
12. Pascal Boniface, **Géopolitique et mécanismes de raréfaction des ressources combustibles et minières,** Thèse pour l'obtention du titre de docteur en science politique, Université Paris 8 Vincennes Saint-Denis, France,2012.
13. Romuald Yonga ,guide des fouds souvrains africains,africain markets www .african-markets.com,disembere 2014